

[14:00] أَيُوب (دازاي اوسامو): نيل الأوطار [باب النهي عن بيع الغرر] حديث ابن مسعود في إسناده يزيد بن أبي زياد عن 1/ المُسَبِّبُ بْنَ رَافِعٍ عَنْ أَبْنِ مَسْعُودٍ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: فِيهِ إِرْسَالٌ بَيْنَ الْمُسَبِّبِ وَعَبْدِ اللَّهِ وَالصَّحِّيْحِ وَقَوْفَهُ. وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي الْعِلْلَةِ: أَخْتَالَفَ فِيهِ وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ، وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ عَنْ عُمَرَانَ بْنَ حُصَيْنَ حَدِيثًا مَرْفُوعًا. وَفِيهِ النَّهِيُّ عَنْ بَيْعِ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ فَهُوَ شَاهِدٌ لَهَا. أَوْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ مَا انتَهَتْ إِلَيْهِ فِي الرَّمَيِّ وَقَيْلَ: هُوَ أَنْ يَشْتَرِطَ الْخَيَارَ إِلَى أَنْ يَرْمِيَ الْحَسَاءَ. وَقَيْلَ: هُوَ أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ الرَّمَيِّ بَيْعًا. قَوْلُهُ: (وَعَنْ بَيْعِ الغَرِّ) بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَبِرَاءَيْنِ مُهَمَّلَتِينِ. وَقَدْ ثَبَّتَ النَّهِيُّ عَنْهُ فِي أَحَادِيثِ مِنْهَا الْمَذْكُورُ فِي الْبَابِ، وَمِنْهَا عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَبْنِ مَاجَةَ . وَمِنْهَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ . وَمِنْ جُمْلَةِ بَيْعِ الْغَرِّ بَيْعِ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبْنِ مَسْعُودٍ وَمِنْ جُمْلَتِهِ بَيْعُ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى ذَلِكَ، وَالْمَعْدُومُ وَالْمَجْهُولُ وَالْأَبِيقُ وَكُلُّ مَا فِيهِ الْغَرِّ مِنْ الْوُجُوهِ . وَالثَّانِي: مَا يُتَسَامَحُ بِمِثْلِهِ، قَوْلُهُ: (حَبَلُ الْحَبَلَةِ) الْحَبَلُ بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْبَاءِ، وَغَلَطَ عِيَاضُ مَنْ سَكَنَ الْبَاءَ وَهُوَ مَصْدَرُ حَبَلَتِ . [14:01] أَيُوب (دازاي اوسامو): ٢١٧٢ - (وَعَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ شِرَاءِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ وَعَنْ بَيْعِ مَا فِي ضُرُوفِهَا إِلَّا بِكِيلٍ وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ آيُقٌ وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقْسَمَ وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبَضَ وَعَنْ ضَرِيْبَةِ الْغَائِصِ» . » رواه النسائي . والحلبة بفتحها أيضًا جمْع حابل مثل ظلمة وظالم وكتبة وكاتب والهاء فيه للمبالغة . والأحاديث المذكورة في الباب تقضي ببطلان البيع؛ وأختلف في تفسير حبل الحلبة، فمنهم من فسره بما وقع في الرواية من تفسير ابن عمر كما جزم به ابن عبد البر . وقال الإسماعيلي والخطيب: هو من الكلام نافع، ومن جملة الذاهبين إلى هذا التفسير مالك والشافعي وغيرهما، وهو أن بييع لحم الجزور يتمن مؤجل إلى أن يلد ولد الناقة . وقيل: إلى أن يحمل ولد الناقة ولا يشتترط وضيع الحمل، وبه جزم أبو إسحاق في التنبية، ولكن وقع في رواية متفق عليها بالفاظ: «كان الرجل يبتاع إلى أن تنجي الناقة ثم تنجي التي في بطئها» وهو صريح في اعتبار أن يلد الولد ومستحمل على زيادة فيترجع . وقال أحمسد وإسحاق وأبن حبيب المالكي والترمذى وأكثر أهل اللغة منهم أبو عبيدة وأبو عبيد: هو بييع ولد الناقة أحامل في الحال، وكذلك قوله: يبتاعون الجزور قال ابن التين: محصل الخلاف هل المرأة البيع إلى أجل أو بييع الجنين، والفاصل الناقة، قال في الفتح: وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المستند إلى المفهوم . قوله: (الجزور) بفتح الجيم وضم الزاي وهو البعير ذكرًا كان أو أثني . عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مثله . - نيل الأوطار [باب الحبلة] حديث أبي سعيد أخرجه أيضًا البزار والدارقطني . وشهربن حوشب فيه مقال تقدم . وقد حسن الترمذى ما أخرجه منه . ويشهد لأكثر الأطراف التي استتم علىها أحاديث آخر منها أحاديث النبي عن بييع الغرر، وما ورد في النبي عن بييع الملائقي والمضامين، قال: ووقفه غيره على ابن عباس وهو المحفوظ . وأخرجه أيضًا أبو داؤد من طريق أبي إسحاق عن عكرمة والشافعى من وجه آخر عن ابن عباس والطبرانى في الأوسط من طريق عمر المذكور وقال: لا يروى عن النبي إلا بهذا الإسناد . وعن المضامين، والملائقي وحبل الحلبة، وعن بييع الغرر . قوله: (عن شراء ما في بطن الأنعام) فيه دليل على أنه لا يصح شراء الحمل وهو مجمع عليه والعلة الغرر وعدم القدرة على التسليم . قبل انصفاله فيما فيه من الغرر والجهالة، إلا أن بييعه منه كيلاً، فإن الحديث يدل على جوازه لارتفاع الغرر والجهالة . وعلة النبي عدم القدرة على التسليم إن كانت عين العبد الآبق معلومة، لأنَّه لا ملك على ما هو الأظهر متفق عليه . - (وَعَنْ أَنَسِ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنِ الْمُحَاكَلَةِ وَالْمُخَاضِرَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَالْمُلَادِسَةِ وَالْمُزَابَنَةِ» . - نيل الأوطار من قول الشافعى وغيره لأحد من العالمين قبلهما فيكون ذلك من أكل أموال الناس بالباطل . قوله: (وَعَنْ شِرَاءِ الصَّدَقَاتِ) فيه دليل على أنه لا يجوز عليه بييع الصدقة قبل قبضها؛ لأنَّه لا يملِكُها إلَّا بِهِ، فقيل: يجوز له بييع الصدقات قبل قبضها، وهو غير مقبول إلَّا بدليل يخصُّ هذا العموم، قوله: (وَعَنْ ضَرِيْبَةِ الْغَائِصِ) المرأة بذلك أنه يقول من يعتاد الغوص في البحر لغيره: ما أخرجه في هذه الغوصة فهو لك بكذا من الثمن، قوله: «نَهَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يُبَاعَ ثَمَرَ حَتَّى يُطَعَمُ» سيأتي الكلام على هذا في باب النبي عن الثمر قبل بدء صلاحته . قوله: (أَوْ صُوفٌ عَلَى ظَهِيرٍ) فيه دليل على عدم صحة بييع الصوف ما دام على ظهر الحيوان